

مسائل الإلتناء والهوية الوطنية في ظل التجنيد العسكري للمواطن، خدمة عسكرية أم وطنية  
The Issues of affiliation and national identity under the military recruitment of the  
citizen, military services or national services.

سبع عبد الكريم

المدرسة العليا للعلوم السياسية – الجزائر  
seba.abdelkarim@enssp.dz

بونيف سامي محمد\*

جامعة الجزائر-3- الجزائر  
bounif.samimohamed@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2021/12/07

تاريخ الارسال: 2021/05/29

ملخص:

غداة الحروب التي عرفتها أوروبا في القرن السابع عشر تنامت مخاوف من الغزو الأجنبي عند كل الممالك الأوروبية تضاف لهواجس الحركات الانفصالية القائمة سلفا، أعلن ملك بروسيا فريديريتش الثالث التعبئة الشعبية لزيادة عدد القوات المسلحة ليكون الظهور الأول لمفاهيم " المواطن المجند "، لتنتشر بعد ذلك في أغلب الدول الأوروبية تبعا، لكن البعض إتجه لتقديسها وإعطائها أبعاد أخرى من خلال ربطها بمسألة الإلتناء بإعتبارها " خدمة للوطن"، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات عن طبيعة الإرتباط بين قيم الإلتناء والهوية وعملية التجنيد، منه فإن هذه الدراسة تهدف لتوضيح واقع الخدمة العسكرية ومدى فعاليتها في محور تعزيز مسألة الإلتناء والهوية الوطنية.

كلمات مفتاحية : الدفاع الوطني؛ الهوية الوطنية؛ الخدمة العسكرية؛ الإلتناء الوطني.

**Abstract:**

After of the wars in Europe in the seventeenth century, fears of foreign invasion had been grew in all European kingdoms to add to the concerns of the already existing separatist movements. The King of Brussia Frederick III announced popular mobilization to increase the number of armed forces, to be the first appearance of the concepts of " military citizen ", to spread after that in most of European countries, but some tended to sanctify it and give it other dimensions by linking it to the issue of affiliation as a "service to the nation», therefore, this study aims to clarify the reality of military service and the extent of its effectiveness in the axis of strengthening the issue of national affiliation and identity.

**Key words** : National defence ; Identity ; National military service ; national affiliation.

## مقدمة

" الجندي والدولة " لهانينغتون، " الجندي المهني " لآلان جانوتيس، " الرجل على صهوة الحصان " لكانته وسام فاينز، كلها إسهامات تحمل في طياتها دلالات العلاقات بين ما هو عسكري ومدني، فالتشابكات التاريخية جعلت من الصعب وجود فصل حقيقي بين القطاعين هذا بالافتراض أن هناك فصل بالأساس، ولعل أهم خطوط التماس التي تشهد جدل كبير هي مسألة الخدمة العسكرية، فالتأسيس المعاصر يعكس توجه واسع لما يدعى بالإحتراف بإعتبار أن الجيش مؤسسة مستقلة عن الحياة المدنية، فإن فرض التجنيد الإجباري على المواطنين مستبعد في الحياة الطبيعية للدول التي تتبع هذا المنهج، وفي المقابل لا يزال هناك تيار محافظ يتمسك بهذه المسألة بإعتبارها قيمة ثابتة لها أبعاد أكبر من القيم الأمنية، وهو ما يعكس إختلاف الرؤى ويفسر بالبنى القائمة في الدول في حد ذاتها وحتى طبيعة التركيبة الاجتماعية.

**أهمية الدراسة :** تبرز الأهمية في تناول هذا الموضوع في أنه يثير جدل واسع بين علاقة التجنيد العسكري للمواطنين وما تنتجه من آثار على الواقع، فكثير ما يتم الإشارة للمسألة على أنها خدمة وطنية، في حين أن هناك بعض النماذج التي تعتمد هذا الأمر فشلت في تحقيق أدنى نتائج إيجابية، وهذا سواء على الجانب العسكري الذي يعكس وجود ميزانية كبيرة أصبحت تنقل كاهل الحكومات على حساب التنمية، وبمثابة القيد للمواطنين من ممارسة حياتهم السياسية والاقتصادية وغيرها.

**أهداف الدراسة :** تدرج متطلبات الموضوع في تحديد أهم خطوط التماس بين العلاقات المدنية - العسكرية في الأوضاع الحالية، وهذا مايسمح بتحديد نتائج التجنيد العسكري للمواطنين التي تمثل إنعكاسا واضحا لدور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، والتي تختلف بإختلاف الأنظمة السياسية وكذا التركيبة الاجتماعية، وأخيرا عملية تحديد تداعيات هذه السياسات على مسائل الإنتماء والمواطنة.

**إشكالية الدراسة :** تأسيسا لما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول مدى إنعكاسات الخدمة العسكرية على المسائل الوطنية والإنتماء لدى الأفراد والتي يتم صياغتها كآتي :

ما مدى فعالية أدوار الخدمة العسكرية ضمن سياقات المسائل الوطنية في ظل تغير مفاهيم الدفاع

التقليدي ما بعد الحرب الباردة ؟

و كإجابة للإشكالية تفترض الدراسة إجابتين أساسيتين هما:

- تغير مفاهيم الدفاع الوطني بعد الحرب الباردة أدى لتراجع التوجه نحو تبني الخدمة العسكرية

للمواطنين.

- مشاركة المواطنين في الخدمة الوطنية بأشكالها تؤدي لزيادة الإنتماء الوطني بالضرورة.

**منهج الدراسة :** تعتمد الدراسة على المنهج التفكيكي التركيبي، إذ تم تفكيك محاور الدراسة من دلالات مفاهيمية، وكذا متغيراتها وإعادة تركيبها في إطار منهجية الإستدلال، وبالاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية مثل التأصيل التاريخي من المنهج التاريخي وتقنية التحليل والوصف.

## أولاً: مفهوم التجنيد العسكري بين الضرورة والحاجات.

يقول باتريس مويفر وياتول غوربوز في مقالهما حول الخدمة العسكرية المقارنة بين فرنسا وتركيا أن الخدمة العسكرية الإجبارية شكل من أشكال مشاركة المواطنين في الدفاع عن وطنهم، لكن فرنسا إتجهت ضمناً لتحديثها وفصل مسألتي خدمة الوطن وخدمة الجيش، فخدمة الوطن لا تنحصر فقط في خدمة المآرب العسكرية، بينما يلاحظ أن دولة صاعدة مثل تركيا لا تزال تعتمد على النظام القديم وهو ما شكل عائقاً أمام اندماج المواطنين في خدمة وطنهم في مجالات أخرى غير الدفاع الصلب<sup>1</sup>، وهو ما يؤكد ضمناً أن مسألة الخدمة العسكرية لم تعد في الوقت الحالي تدل على تلك القيمة العسكرية التي تمنح الدفاع الصلب خيارات تجنيد أكبر بقدر ما أصبحت لدى أطراف أخرى فرصة للإستفادة من مواطنيها في خدمة أمنها مع توسع مجالاته في الوقت الحالي وهو ما يؤكد بدوره على تعدد مفاهيم الخدمة العسكرية بإختلاف إستخداماتها في المناطق المختلفة وكذا الفترة المستخدمة فيها.

### 1. تحديد مفاهيمي لمصطلح التجنيد العسكري.

غالباً ما تتلازم مفاهيم الخدمة العسكرية ومسائل الدفاع عن الوطن، إذ أنه واجب تنص عليه دساتير الدول وقوانينها من خلال تضمينها مواد ونصوص ذات صلة بالخدمة العسكرية الإلزامية من أجل تأطير عملية الدفاع عن الوطن، ويمكن القول أنه لا توجد قواعد ثابتة للخدمة الإلزامية فتختلف آلية تطبيقها من دولة إلى أخرى تبعاً لما تمتلكه كل دولة من مقومات جيوسياسية وإقتصادية وعسكرية وتقنية، يضاف لذلك تعداد السكان والتركيب الديموغرافية.<sup>2</sup>

يقول جورج سميث باتون جونيور أحد أشهر القادة العسكريين الأمريكيين في الحرب العالمية الثانية أن " كل الجيوش مهما بلغت قوة أسلحتها أو تقنياتها تعتمد على جنودها أكثر من أي شيئاً آخر، فهو يحملون السلاح من جهة وهم من يوجهونه، وهو من يطلقون الرصاص ويتلقونه في النهاية، فالجندي هو الجيش ولا جيش أفضل من دون جنوده"، وهذا التعريف المهم يدل على عنصرين مهمين لتحليل مفهوم التجنيد فهو يحدد تعريف العسكري وأهم مميزاته عن المدني وكذا دوره في منظومة الجيش، وهي قيم مهمة لا تزال تؤثر في طبيعة البنية الطبيعية للجيوش، ويميز هذا التعريف بين الجيش النظامي الذي يتعبر الجنود أحد قطعه الأساسية في منظومة عامة بالمقارنة مع التنظيمات العسكرية الأخرى التي تعتمد على القيم الفردية كالجماعات الإرهابية والمسلحة غير النظامية.<sup>3</sup>

ويرى هانس مورغانثو أن الجيش الإلزامي أداة تحفظ أي نوع من القيام بإنتقلاب أو بثورة معاكسة، لأنه أياً كانت نواقصه فهو إنعكاس للشعب بوجه عام، أما غولدمان guldman فيعتبرها أداء يعكس توحيد الأفراد والتزامهم بالعمل بشكل عام وذلك عن طريق الإنخراط في القوات المسلحة<sup>4</sup>، وعلى ذلك فإنه يقصد وفق المفهوم المستقر في الأدبيات العسكرية بتلك الظاهرة التي تعكس إلتحاق القوى الشبابية، وكذا متوسطة العمر في المجتمع بعد إكمال سنوات الدراسة بالمؤسسة العسكرية لمدة زمنية من دولة أخرى<sup>5</sup>، كما يعرف أيضاً على أنه فرض الدولة

للخدمة العسكرية بصيغة إلزامية على مواطنيها بهدف التعبئة الشاملة، وهذا لتعويض النقص الذي قد يمس الجيش أثناء الحروب بالإستناد لعملية إستدعاء المجندين عند الحاجة.<sup>6</sup>

ويمكن القول أن التجنيد الإجباري هو عملية التعبئة العسكرية للمدنيين قصد الإستفادة منهم في وقت الحروب ويطلق عليهم في الأدبيات العسكرية على أنهم " الجيش البديل أو الإحتياطي "، وتشير المعطيات المعاصرة أن الدول الصغيرة أكثر دول العالم أكثر حاجة للتجنيد الإلزامي، وتزايد الحاجة في الدول التي تواجه تهديدات متعددة، ويمكن تحديد أهم أسباب الإتجاه لهذا النوع من التجنيد في الآتي :

- أ. الحساسية المفرطة للموقع الجغرافي بالأخص الدول الصغيرة التي تملك تحديات كبرى داخليا وخارجيا.
- ب. الدول الأكثر عرضة للإختراق نسيجها الاجتماعي والسياسي من قبل دول الجوار التي تساويها أو تفوقها في القوة والحجم، ويضاف لذلك عملية التداخل بين المكونات الاجتماعية والمفاهيم والتوجهات السياسية والمعتقدات الدينية.
- ج. عادة ما تكون الخلافات الحدودية والمصالح الاقتصادية والسياسية المتعارضة والمتضاربة، وحتى التعارضات الإيديولوجية.
- د. غالبا ما تكون الدول الغنية أكثر عرضة للتهديدات المختلفة مما يجعلها تتجه للتجنيد الإجباري لحماية موارها الاقتصادية.<sup>7</sup>

**2. تطور ظاهرة التجنيد الإجباري العسكري وأنواعها:** عرفت ظاهرة التجنيد الإجباري عدة تطورات تاريخية أدت لتطورها وبلورة أساليبها وأشكالها مع مرور الوقت، بالتالي لا يمكن دراسة وتحليل الظاهرة في الوقت الحالي دون الرجوع لتأصيلها التاريخ الذي ألقى بضلاله على واقعها حاليا وفي العناصر التالية تحديد الإطار التاريخي للظاهرة وأساليبها وأشكالها.

**1.2. تاريخ التجنيد العسكري الإجباري للمدنيين:** يرجع الظهور الأول للتجنيد الإجباري إلى ما قبل الميلاد، بحيث لجأت بعض الحواضر والمدن اليونانية لتجنيد المرتزقة للدفاع عن أراضيها إذا ما تعرضت للغزو أو تهديد عسكري من الكيانات السياسية المجاورة، وقد عرفت روما أيضا التجنيد الإجباري لفترات طويلة قصرا على النبلاء الذين لهم الحق في الإنخراط في الجيش، وظهر بعد ذلك في صورته الحالية لأول مرة في العام 1733م بمملكة بروسيا إثر حروبها الكثيرة في ظل معركة التحالفات التي كانت قائمة آن ذلك.

وبالإنتقال للعام 1789 م فقد ظهرت الخدمة العسكرية لأول مرة بفرنسا والتي كانت بصفة إنتقائية في البداية إلى غاية 1805 م<sup>8</sup>، وقد تم تعميمها وإعتماد عملية إنتقاء ديناميكية تعطي صبغة شبه - إلزامية ، وقد ألغيت بعد ذلك إثر سقوط الإمبراطورية الأولى وعودة الملكية في 1814 م، لكنه تم إقرارها مع نشوب الحرب البروسية - الفرنسية في 1870 م، وبعدها قامت فرنسا بتعديلها لتصبح إجبارية وتنتقل للدول الأوروبية ومن ثم أغلب دول العالم تدريجيا خاصة مع تزامنها مع الحربين العالميتين.

ومع نهاية الحرب الباردة وبرز الطفرة التقنية التي شهدها العالم إثر التطور التكنولوجي على حساب العدة، وقد تطور القطاع العسكري ونزوع الجيوش للإحتراف وتبديل أساليب الحروب وكذا تنظيم الجيوش أدى ذلك لإبتكار آليات بديلة للتجنيد الإحترافي والخدمة الوطنية التي أستبدلت بالخدمة المدنية في صورة أعمال تطوعية لها علاقة بسوق العمل<sup>9</sup>، ولعل هذا أهم ما يحدد العلاقة بين ما هو مدني وعسكري فقد تختزل في بعض الدول في عملية تجنيد المواطنين بينما تشهد الدول التي اتجهت للإحترافية في التعامل، وفي آخر دراسة لمركز ساسة بوست تم تقسيم دول العالم إلى عدة تصنيفات حسب منظومة التجنيد يمكن تصنيفها في الجدول التالي:

أسلوب منظومة التجنيد العسكري	عدد الدول المتبعة لهذا الأسلوب
نظام الخدمة الإلزامية العسكرية	60
نظام التسجيل العسكري غير الإلزامي	23
دول لا تتبنى أي نصوص قانونية حول التجنيد	108
<b>المجموع</b>	<b>191</b>

من أعداد الباحث، مصدر الإحصائيات : فريق عمل ساسة بوست، " 60 دولة تطبق التجنيد الإجباري المثير للجدل، هذا ما كل تريد معرفته "، مرجع سابق.

**2.2. أساليب التجنيد العسكري للمدنيين :** تختلف منظومات التجنيد في الجيوش في مختلف أقطار العالم وفقا لقوانين كل بلد، ورغم إختلافها فإنها كلها تتفق في مسألة إستعمال المدنيين لأغراض عسكرية ويمكن إجمالها في الآتي:

- الإنضمام إلى الجيش تطوعا: فقد تكون الخدمة العسكرية في بعض دول العالم من مبدأ التطوع، إذ يختار المواطنون الإنضمام إلى الجيش بكامل إرادتهم وقد يكون هذا في إطار الإختيار الوظيفي أو لفترة معينة تحدها قوانين الدولة.

- التسجيل الإلزامي دون التجنيد الفعلي : فقد يأخذ التجنيد شكل الإحصاء دون الإلحاق المباشر وهي السمة الغالبة على عملية التجنيد في أغلب دول العالم حاليا، فيتم الطلب من المواطنين التسجيل في الخدمة العسكرية بمجرد بلوغهم سنا معينة مع إرجاء التجنيد وفق ما يتطلبه الظرف المعاش، ولا يتم الإستفادة من هؤلاء إلا في حالة الإستدعاء أو التعبئة.

- خدمة عسكرية إلزامية: حيث تفرض بعض الدول نظام التجنيد العسكري الإلزامي، فيتم إلزام جميع المواطنين أو مجموعة مختارة منهم للإخراط في الجيش لمدد متفاوتة.

-مزيج بين الخدمة الإلزامية والتطوعية: حيث توجد دول تتبنى مزيجا من النظامين، فيكون التجنيد إلزاميا وطوعيا في آن واحد ولعل أبرز رواد هذه الحالات دول مثل فرنسا والسويد.

**3.2. أشكال التجنيد الإجباري :** يوجد نوعان من أشكال التجنيد العسكري إذ تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة المدة ومدتها، إذا قد تفوق السنتين في بعض الحالات وقد تقل عن شهر في حالات أخرى، ويتمثل النوعان في التالي:

◀ الخدمة الشاملة : حيث يتم إثرها تعبئة جميع المواطنين المنتمين للدولة وبموجبها يتم إحصائهم بغرض تجنيدهم في الجيش، وهو الشكل الأقل مرونة وقد يكون تعسفا في بعض الأحيان ومن أشهر هذه الأمثلة جيش الإحتلال الصهيوني في فلسطين.

◀ الخدمة الإنتقائية : حيث تطبق بعض الدول نظام الخدمة الإنتقائية فيتم إختيار بعض من المواطنين المسجلين بناء على إحتياجاته، وفي هذه الحالة يتم إلزام المواطنين بالتسجيل أكثر من التجنيد وهو النظام الأكثر مرونة ويعتبر النظام الأكثر شيوعا في العالم.<sup>10</sup>

### 3. العلاقات المدنية – العسكرية بين عاملي الانفصال والإتصال.

بالحديث عن موضوع العلاقات بين ما هو مدني وعسكري فإنه تجدر الإشارة لغياب تعريف متفق عليه لهذه العلاقات، بالأخص أن تعدد المداخل المفسرة أعطته زخما كبيرا، وأبرزها الإتجاه الأول وعلى رأسها صامويل هانتغتون الذي ناقش طبيعة هذه العلاقات من خلال نموذج الذي خلال يوضح دور العسكريين في النظم الديموقراطية القائم على الإحتراف وفق مجموعة من الخصائص هي الخبرة والمسؤولية الاجتماعية، وكذا التضامن الجماعي الداخلية ويقترح إثر ذلك وجود سيطرة للقوى المدنية في مواجهة العسكريين والتي تنقسم لجزئين ذاتية وموضوعية.<sup>11</sup>

أما الإتجاه الثاني فيبرز طرح جانثير الذي يربط المفهوم بمسألة خضوع العسكريين للسيطرة المدنية من خلال قواعد وقوانين ملزمة، أو أعراف سياسية تم التوافق عليها ولكن نتيجة معايير مهنية والإلتزام الذاتي وأنتماء العسكريين للمجتمع، وإشراكهم في الحياة المدنية التي يتبناها المجتمع من خلال سماح السلطات المدنية للقوات العسكرية بتطوير قدراتها القتالية في مقابل الخضوع للسلطة المدنية، ويميز في ذات الوقت طبيعة العلاقات بثلاثة مميزات هي هرمية القيادة التي تحترم فيها سلسلة السلطات، وكذا التعاقدية التي تربط بين الطرفين على أساس الدفاع ضد التهديدات الخارجية وأخيرا المرونة التي تضمن الفصل بين الإختصاصات المدنية والعسكرية.<sup>12</sup>

أما الإتجاه الثالث فيرى أهمية التشارك والتوافق عبر نقد الفصل بين الإختصاصات المدنية والعسكرية، ويرى ريباكشيف أن تحييد الجيش بشكل كبير أمر مبالغ فيه ويساهم في تصاعد تدخله ومنه ضرورة الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والسياسية، ويتحدد هذا النمط وفق ثلاثة عوامل أساسية هي :

- التكوين الاجتماعي للعسكريين ومدى تمثيله لمختلف التباينات في المجتمع وعملية صنع القرار وتحديد درجة مشاركة العسكريين.

- الضوابط التي تحكم العلاقات المدنية والعسكرية باختلاف درجاتها من طبيعة الجيش في حد ذاتها.  
- طبيعة التقسيم ومسألة إختلاف النماذج العسكرية المختلفة وحتى عملية وجود الإحترافية ودرجاتها داخل المؤسسة العسكرية.<sup>13</sup>

### ثانياً: التجنيد العسكري بين الهدف والوسيلة.

قد يبدو من الوهلة الأولى أن الخدمة العسكرية هي إنعكاس لمدى شعور الأفراد بالمواطنة وتجسيد لإرادتهم في المشاركة في الدفاع الوطني، لكن الحقيقة تشير لواقع مغاير فغالبا الدول التي يكون فيها التجنيد الإلزامي تقل فيها مشاركة المواطنين في صناعة القرار وتزيد فيها عملية التهرب في أداء الواجب، فعلى سبيل المثال يقول ياسر الشيمي في دراسته حول الخدمة العسكرية في تونس أن الإحصائيات تدل أن نسبة التهرب من أداء الخدمة العسكرية تفوق 97% حسب تقارير وزارة الدفاع، بينما تزداد نسبة إخرائط المواطنين في المنظومات التي تعتمد الأشكال الجديدة للخدمة الوطنية حيث تؤكد إيليا سمين أستاذة القانون بجامعة ماسون أن الخدمة العسكرية الإلزامية تقوض مفاهيم المجتمع الحر المبدع وأن سياسة إمتلاك الحكومة للمواطنين غالبا ما تأتي بنتائج عكسية إذا تحول النعمة تجاه الحكومة إلى عمل عسكري محتمل خاصة في الدول المتخلفة، لكن لا يزال البعض يصر على أن إقتران الخدمة الوطنية بالخدمة في الجيش يساهم في زيادة القوة العسكرية للدولة وحمايتها من الأخطار الخارجية وكذا تخفيف أعبائها الإقتصادية في توظيف الجنود، وفي العناصر التالية محاولة لطرح هذا الجدل وتحليل العلاقة بين الخدمة العسكرية وقيم المواطنة بالخصوص.

### 1. دور مسألة الإنتماء للوطن في مقابل مفاهيم وطن الإنتماء.

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم المتطورة تاريخيا منذ بدايته في الحضارة اليونانية والإغريقية، وقد ساهمت العصور الوسطى وعصر النهضة في بلورته في شكله الحالي، وأكدت خلالها على خطوطها العريضة المتمثلة في الحقوق والواجبات الأساسية للإنسان، والتي ستوفر بدورها قيم متعددة تمارس تلقائيا بين أبناء الوطن، لتصبح بعد ذلك عبارة عن رابطة إجتماعية وقانونية تفاعلية بين الدولة وساكنيها، وهو ما يستجيب قيام مسؤوليات والتزامات في علاقة تبادلية فمهاو حق للدولة واجب على أفرادها والعكس من المفترض أن يصح.<sup>14</sup> تقترض المواطنة بروز مجموعة من الهويات الجماعية وفق أنساق إيديولوجية، وتصعب مقاربتها ككتلة واحدة لشدة تعقيدها وغياب التجانس بينها، إذ توجد كصفات متعددة لحمل هذه الهوية الوطنية، وتصنف بعضها بالخشن والثقيلة الحمل والآخر ناعم بحيث تدور هذه الأنواع حول التنظيمات المجموعة لإدارة واقع الإنتماء الذي يفرض واجبات وحقوق، ويتم صنعها بما تتطلبه الضرورة ومدى إستقبال المواطن لهذه الإجراءات<sup>15</sup>، وبناءا على ذلك يمكن تقسيم حقوق المواطنة لعدة أوجه فمنها ماهو إقتصادي كدفع الضرائب، ومنها ماهو مدني كإطاعة القوانين وأهمها واجب الدفاع عن الدولة بمعنى الإلتزام بالإنتظام في صفوف القوات المسلحة وأداء

الخدمة العسكرية متى ما طلب من المواطن التجنيد، وحتى المشاركة في الدفاع عن الوطن في حالة الحرب وتأمينه في حالة السلم.<sup>16</sup>

إن ما تم طرحه مسبقا ليس إلا إنعكاس للعلاقة التبادلية التي تبنى عليها المواطنة، وهي إمتداد لما جاء به فلاسفة العقد الاجتماعي الذي يفترض وجود عقد بين الرئيس والمرؤوس، والتي ترى أنه من الضروري أن الإتجاهات السائدة في المجتمع السياسي تنطوي تحت الموافقة بين الطرفين على بنود العقد، وأن التماس الطبيعي داخل الدولة يتم تفسيره بحقيقة الاتفاق العام بين أعضاء المجتمع<sup>17</sup>، وعلى هذا فإن مسؤولية الأفراد تكون مرتبطة بمدى وجود العائد، وهذا مايمكن تطبيقه تماما في الجانب الأمني فالمجتمعات التي يقل فيها الأمن يصعب فيها إقناع الأطراف بالتجنيد ويتم فرضه على هذا الأساس وينعكس فيها بالسلب على قيم المواطنة.

وفي دراسة حول الخدمة البديلة في الدول الأوروبية أكدت إتجاه المواطنين للإلتحاق في الخدمة المدنية أكثر من الخدمة العسكرية، إذ تين أن الخدمة البديلة في 18 بلدا أوروبيا تتمثل في خدمة مدنية خارج القوات المسلحة تؤدي في معظم الأحيان في القطاع الصحي والإجتماعي، وأفادت منظمة EAK الألمانية غير الحكومية أن إتجاه الحكومة الألمانية نحو الخدمة المدنية تساهم في تنمية الحس الوطني للفرد من خلال تبني مدة أطول وكذا الإستفادة من الإمكانيات الوظيفية للمواطنين، فليس كل المواطنين لديهم الجاهزية النفسية والجسدية للخدمة العسكرية، لهذا يتم تعويض الخدمات البديلة مثل الخدمة المدنية أو الخدمة الطوعية لأنها تكون مغرية لبعض الناس لأسباب شخصية ومهنية.

وفي تقرير للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة الصادر في فبراير 2006م حول الحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك الإستتلاف الضميري من الخدمة العسكرية، أكد على أن إتجاه العديد من الدول نحو تخفيف القيود حول الخدمة العسكرية الإلزامية أدى لتزايد في حرية الأفراد الإجتماعية والإقتصادية، وكذا تزايد إحترام حقوق الإنسان داخلها وغالبا ما يكون فيها الأفراد أقل ميلا نحو العنف، وهو ما أكدته اللجنة التي دعت مزيدا من الدول لضمان حق الإستتلاف الضميري للإنسان وهو ما يعني حق الإنسان في إختيار كيفية خدمته لوطنه، كما دعت لتشجيع الدول التي تفرض خدمات بديلة بجانب القتالية إلى عدم إعتبار هذه الخدمات نوعا من العقاب نحو أولئك غير القادرين على أداء الخدمة العسكرية، وقد صنف هذا التقرير على أن الإلزامية الخدمة العسكرية خاصة قد تكون نوعا من الإضطهاد المنظم قد يؤدي لمغادرة الأفراد أوطانهم هربا من التجنيد الإلزامي.<sup>18</sup>

## 2. الخدمة العسكرية والمعايير السببية.

يتم اللجوء للخدمة العسكرية سواء يشكل إلزامي أو إختياري لعدة أسباب يمكن تلخيصها في ثلاث أساسية

هي كالآتي :

أ. الأسباب الإجتماعية والإقتصادية : ينظر لعملية التجنيد على أنها أسلوب لتعليم الإنضباط مما يدفع نحو إحترام المواطن للحياة المدنية وقوانين الدولة، فالتجنيد حسبهم يولد لدي الفرد حس المسؤولية نحو الواجبات

المفروضة عليه، وإشراك كل أطراف المجتمع فإن هذا يضيف نوع من العدالة وإنماء الهوية الوطنية فهي برنامج نفسي يغير نمط حياة الفرد وطريقة تعامله مع الآخرين، وهو ما يساعد على مجابهة الظواهر غير المرغوب فيها، وعلى الصعيد الاقتصادي قد يبدو الإتجاه لتخفيضات الموازنات العامة وعمليات التوظيف الواسع، يجعل الخدمة العسكرية حلاً مؤقتاً للتوظيف الجزئي للأفراد المتخرجين، وقد إستقطبت هذه القضية المنتدى الاقتصادي عن الشرق الأوسط في العام 2013 م، الذي أشار بدوره لأن هذه العملية قد تساهم في تغيير عقلية الفرد بما يساعده في سوق العمل خاصة فيما تعلق بجماعية العمل والإنضباط.

ب. الأسباب العسكرية - الإستراتيجية : يشير التجنيد العسكري للمواطنين لواقع إزدیاد عدد الجنود المدربين بما يجعل الدولة تمتلك قوة إحتياطية أكبر، خاصة في ظل عملية التكوين العالي والمحترف ما يضمن وجود خزان يمكن الإستعانة به وقت الأزمات والحروب الفجائية.<sup>19</sup>

ج. الأسباب السياسية : تنص تشريعات الخدمة العسكرية لأن الغاية الأساسية من الخدمة العسكرية هي حماية الدولة والمحافظة على إستقلالها وسيادتها، وطبعاً هذا في إطار ما يعرف بالواجب الوطني المقدس ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الإدماج الوطني، ويضمن بذلك وجود ذلك التماس بين المدنيين والعسكريين وقد أثبت التاريخ أن فصل العسكري على المدني قد يولد أختلالات داخل الدولة، فقد شهدت الحضارات سابقاً هذا النوع من التوترات إثر إنقلاب الممالك في مصر سابقاً وكذا ثورة ضباط الجيش الإنكشاري ضد الدولة العثمانية.<sup>20</sup>

3. المواطن المجدد ومعضلة المواطنة والإنتماء.

مما لا شك فيه أن قضية الهوية الوطنية تعد من بين أهم القضايا الوطنية في ظل التحديات الواسعة التي تواجه إستقرار الدول، وتحمل في طياتها كل من القيم التربوية والثقافية والاقتصادية والفلسفية، وغالباً ما تربط بمسائل الاستقرار والأمن، وهي لا تعبر فقط على الأحاسيس والمشاعر فلا بد من إقترانها بطاقات وإمكانات يتم تسخيرها من كل مواطن يمكن تحديدها في جزئيتين في الآتي :

أ. الهوية المؤسسية : وهو ما يعبر عن الجانب العملي للإنتماء فترمز في تطبيقاتها على البناء المؤسسي بما يعني تسخير المواطن لصالح الدولة، ويمكن التفريق بين مفهومي المواطنة والوطنية فالأولى تعني الإنتساب للدولة أما الثانية تشير لفعل الصالح للدولة، ولعل دمج الأفراد في الأعمال الطبيعية للدولة بغض النظر كانت مدنية أو عسكرية.<sup>21</sup>

ب. الهوية الأمنية : يشير هذا المفهوم للطريقة التي تتم فيها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين المرتبطة ببقائهم من الأنظمة والبنائات المختلفة المسؤولة عن إنماء حس الإنتماء، حيث يتم توفير الأمن الوجودي للمواطنين بما يعكس الإنخراط المجتمعي في القضايا الأمنية<sup>22</sup>، فيتم دمج المجتمع في الأجهزة المسؤولة عنها سواء بشكل مباشر عن طريق التجنيد، أو عن طريق تعزيز الحس الأمني والوعي بالتهديدات القائمة المختلفة.

ولعل الطروحات السابقة من بناء الإنتماء عن طريق الإستفادة بالقدرات الوطنية في الإطار العسكري يشير لقوة الطرح، لكن تبقى المسألة تشهد عدة إشكالات فتبرز التكلفة المالية أهم التحديات التي يمكن أن

تتحملها الدولة على حساب التنمية، حيث أن الأمر يتطلب بناء ثكنات عسكرية إضافية لإستيعاب المجندين الملتحقين، ويضاف لذلك تكاليف التدريب والتسليح والمستلزمات العسكرية وما يتصل بتوفير متطلبات الإعاشة الأخرى<sup>23</sup>، وكذا عملية التعبئة العشوائية حيث قد تعطل الخدمة العسكرية المواطنين عن أداء واجبهم إتجاه الوطن في شكل عاملين إثنين هما :

✓ **بين الخدمة الوطنية والعسكرية** : يقول سفرفسيف تراش الخبير في علم الاجتماع العسكري أن إتجاه أغلب الدول للتركيز على البعثات الدولية والأحلاف والمنظومات الأمنية المشتركة التي تتطلب ميليشيا عسكرية محترفة للقيام بمهام أمنية تتطلب إحترافية نظرا لحساسية الأمن في الوقت الحالي، فضلا على أن الأمر أصبح يتطلب أكثر أفراد حاملين للسلاح بل الإتجاه نحو نوعية الفرد الأمني أصبح يدفع بشكل متواصل بإحتراف المهنة الأمنية بعيدا عن توظيف مجموعة من الهوة في القطاع الأمني، ودون إغفال أن المواطن الحالي أصبح يفضل الحياة المدنية التي أصبحت القاعدة الأساسية في تمويل الجيوش خاصة في الدول الرأسمالية وهو ما إنعكس على قرارات الحكومات تجاه هذا الأمر<sup>24</sup>، فقد أدركت الدول الغربية أن خدمة الوطن لا ترتبط ضرورة بالمجال العسكري، فالإتجاه للإحترافية لم يكن خيارا عشوائيا، فباعتبار الجيش أحد الوظائف في الدولة توازي تلك الوظائف الأخرى المدنية بالتالي فإن إستغلال المواطنين في مقتضيات بناء الوطن تعد وسيلة أنجع لدمج الأفراد في المنظومة الدولية، يضاف لذلك أن النموذج العسكري الحالي يعتبر الجيش مؤسسة تعكس قوة المواطن وحرسته عكس الجيش الراسخ أو الكلاسيكي الذي يمثل القوة المطلقة للدولة وإستبدالها على المواطنين.

✓ **متغيرات العدة والعتاد** : أثبت الوقت الحالي أن القوة لم تعد للعدة بل للعتاد، فالإتجاه نحو الجيش المحترف والمنظم على الأساليب الحديثة للحرب يؤدي للقدرة على مواجهة التهديدات المستجدة بشكل كبير، يضاف لذلك مساهمته في ضمان سرية العمل العسكري والتطورات في التقنية، وكذا تركيز الجهود على بناء قوة ذاتية لا تحتاج لحشد المدنيين في حالة الحرب.<sup>25</sup>

## خاتمة

تأسيسا لما سبق فإنه يمكن القول أولا أن قضية التجنيد ظاهرة قديمة قدم الدول، فقد كانت سابقا تعتمد هذا الأسلوب لمواجهة التهديدات العسكرية التي تشهدها بشكل دوري إبان عصر القوة الصلبة، وقد تطورت بتطور الدول وأساليب المواجهة وتقنياتها فقد إرتفعت حدتها مع كل توتر في إطار التعبئة الشعبية، ومع نهاية الحرب الباردة إتجهت بعض الدول لفرض عملية تجنيد مؤقتة على سبيل الخدمة الوطنية لتكوين جيش إحتياطي، وبعضها إتجه لإلغائها تماما وتبني الجيش الإحتياطي.

أما ثانياً فإن مسألة العلاقات المدنية-العسكرية لاتزال محل اختلاف سواء على مستوى الدراسات الأكاديمية أو تطبيقاتها الفعلية، فهي تفرض وجود نوع من الإستقلالية للقوات العسكرية عن الحياة المدنية في نموذج الفصل مع خضوعها للسلطة السياسية، وهي في أغلبها نظم ديموقراطية تعتمد الإحترافية في تسيير الجيوش والتي تعوض الخدمة العسكرية بخدمات مدنية بديلة، أما النموذج الثاني فلا يزال يشهد غياب الفصل الكلي للمؤسسات العسكرية عن الحياة المدنية سواء بالتدخل المباشر في الحياة المدنية أو حتي بالإشراف على تجنيد المواطنين، وهي في أغلبها نظم شمولية أو شبه ديموقراطية، وغالبا ما تحصر خدمة الوطن في تأدية المهام العسكرية سواء بشكل إلزامي أو طوعي إختياري.

كما تعكس الخدمة العسكرية مجموعة من المعايير السببية تستند إليها الدول في تطبيقها، فيشير المعيار الأول أن الدول الصغيرة والمنتمية لأقاليم متوترة تفرض إلزامية التأدية وغالبا ماتكون طويلة المدى وشاملة لكل أفراد المجتمع، وتقل المدة وتكون شبه إنتقائية كلما كان الإقليم المنتمية إليه أقل توترا وعدد سكانها أكبر، وقد تلجأ بعضها لتسييس القضية حسب طبيعة النظام السياسي وتستند بالأساس لمدى تدخل الجيش في الحياة السياسية.

وقد يكون من المنصف القول أن الخدمة العسكرية لها عدة إيجابيات خاصة بما تعلق بمدى تكوين الأفراد في إطار المواطن الأمني وتساهم بدورها في بناء الشخصية الوطنية في حالة عدم تعارضها مع الإستراتيجيات القومية، أما إذا كانت تبنى على أساس فرض الوصاية العسكرية على المواطنين فإنها لا تشكل إلا عبئا آخر من أعباء الدولة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، أين قد تؤثر كثيرا على النسيج الاجتماعي خاصة إذا ما فشلت الدولة في تحقيق الرفاه للمواطنين، وقد تؤدي إلى تهرب المواطنين من أدائها وتزيد من فرص هجرتهم من البلاد، وقد تؤدي في أسوأ أحوالها إلى ظهور عنف الأفراد المدنيين تجاه السلطة كرد فعل على عنف الدولة في حالة وجوده، وبالتالي تكون الخدمة العسكرية خاصة وسيلة لتحويل المدنيين لجيش موازي قادر على ممارسة العنف في حالة الحرب الأهلية.

## الهوامش:

<sup>1</sup> Patrice Moyeuve and Batul gurbuz, le service militaire obligatoire : des approches differentes en France et en turquie, PROGRAMME TURQUIE, OBSERVATOIRE DE LA TURQUIE ET DE SON ENVIRONNEMENT GÉOPOLITIQUE, IRIS, april2020. P02.

<sup>2</sup> يوسف جمعة الحداد وأخرون، قانون الخدمة الوطنية وتعزيز الهوية، ( الإمارات العربية المتحدة : مركز درع الوطن، 2014 )، ص 61.

<sup>3</sup> فريق عمل ساسة بوست، " 60 دولة تطبق التجنيد الإجباري المثير للجدل، هذا ما كل تريد معرفته "، ساسة بوست، نشر في 2020/05/15م، اطلع عليه في 2021/03/24م، الرابط: <https://www.sasapost.com/compulsary-military-service-around-the-world>

<sup>4</sup> نبيل محمد دقيل، " الإتجاهات المعاصرة في بنية الأسرة العسكرية ( دراسة مقارنة بين الجيش السوداني والأمريكي ) "، مجلة دراسات إفريقية، العدد : 32، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر 2004 م، ص 23.

- <sup>5</sup> محمد بدري عيد، " التجنيد الإلزامي في دول الخليج : الدواعي الإستراتيجية والتحديات الماثلة "، مركز الجزيرة للدراسات، 27 أكتوبر 2014، المصدر اطلع عليه في ، ص 04 :  
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/10/27/201410279843914734Gulf.pdf>
- <sup>6</sup> تقرير مركز الجزيرة، " التجنيد الإجباري "، نشر في 2016/05/01، اطلع عليه في 2019/02/28 :  
<https://bit.ly/3mF9C3O>
- <sup>7</sup> محمد بدري عيد، مرجع سابق، ص 05.
- <sup>8</sup> A. Leonard , Histoire de la conscription en France , JAPD , consulat de France , samedi 12/04/2008 , link 01/03/2019 :  
[www.asmp.fr/travaux/gpw/armee/rapport.pdf](http://www.asmp.fr/travaux/gpw/armee/rapport.pdf)
- <sup>9</sup> تقرير مركز الجزيرة، مرجع سابق.
- <sup>10</sup> فريق عمل ساسة بوست، " 60 دولة تطبق التجنيد الإجباري المثير للجدل، هذا ما كل تريد معرفته "، ساسة بوست، نشر في 2020/05/15م، اطلع عليه في 2021/03/24م، الرابط: <https://www.sasapost.com/compulsary-military-service-around-the-world/>
- <sup>11</sup> تامر عبد الحميد محمد مرتضى، " العلاقات المدنية - العسكرية : دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الإنتقالية في بوركينافاسو "، المركز الديمقراطي العربي، برلين، نشر في 2015/01/21، اطلع عليه في 2019/03/01 :  
<https://democraticac.de/?p=26247>
- <sup>12</sup> آية إبراهيم إبراهيم عطاء، " العلاقات المدنية - العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا ( 2002-2013 ) "، المركز الديمقراطي العربي، برلين، نشر في 2015/06/05، اطلع عليه في 2019/03/02 :  
<https://democraticac.de/?p=16273>
- <sup>13</sup> أحمد رفيق غراب، " العلاقات المدنية العسكرية : دراسة في الأطر النظرية ( مصر أنموذجا ) "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جامعة باتنة 01، جويلية 2018، ص 113.
- <sup>14</sup> عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ( الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011 )، ص 72.
- <sup>15</sup> حسن رشيق، " الهوية الناعمة والهوية الخشنة "، دفاتر إنسانيات، العدد 04، مركز البحث في الإنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2013، ص 115.
- <sup>16</sup> محمد حمدي السعيد، " المواطنة والأمن "، مركز الإعلام الأمني، اطلع عليه في 2019/03/01 :  
<https://bit.ly/398hR5o>
- <sup>17</sup> Alubabari Desmond Nbert , The social contract theory : a model for reconstructing a true nigerian nation- state , International journal of humanities & social science , Vol 02 , N 15 , Center For promoting ideas , August 2012 , P 269
- <sup>18</sup> إعداد لجنة حقوق الإنسان، " الحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك مسألة الإستتلاف الضميري من الخدمة العسكرية "، تقرير تحليلي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن أفضل الممارسات فيما تعلق بالإستتلاف الضميري من الخدمة العسكرية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الدورة الثانية والستون، نيويورك، 2006/02/27، الرابط: <https://www.undocs.org/pdf?symbol=ar/E/CN.4/2006/51>
- <sup>19</sup> زولتان براني، " جنود الجزيرة العربية : لماذا فرضت ثلاث دول خليجية التجنيد الإلزامي ؟ "، مجلة سياسات عربية، العدد 27، معهد الدوحة للدراسات، قطر، يوليو 2017، ص ص 94، 95.
- <sup>20</sup> نفس المرجع السابق، ص 96.
- <sup>21</sup> يوسف جمعة الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

<sup>22</sup> سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي – الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 27.

<sup>23</sup> محمود جمال عبد العال، " التوقيت والدوافع : التجنيد الإجباري في المغرب"، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر في 2018/09/02، اطلع عليه في 2019/03/03، الرابط: <http://www.acrseg.org/40905>

<sup>24</sup> أورس غايسر، " التجنيد الإلزامي يفقد الدعم تدريجيا في أوريا"، سويس إنفو Swissinfo، نشر في 2018/01/18م، اطلع عليه في 2021/03/23م، الرابط: <https://bit.ly/3trwTub>

<sup>25</sup> Tal Tovy , Militia or regular army ? , European journal of American studies , N 05 -01 , Spring 2010 , link seen on 03/03/2019 : <https://journals.openedition.org/ejas/7814>